غرفة التجارة حريصة على توطيد الجوانب الاقتصادية

خالد الصقر: العلاقات التجارية بين الكويت والبصرة لها خصوصية اجتماعية وثقافية

الصقر يكرم محافظ البصرة

جانب من الحادثات

استقبل خالد عبدالله الصقر النائب الاول لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت امس د.ماجد النصراوي محافظ مدينة البصرة والوفد المرافق له وذلك في اطار زيارته لدولة الكويت، كما حضر اللقاء رياح عبد الرحمن الرياح مدير عام الغرفة.

ويأتي هذا اللقاء في اطار بحث سبل توطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة حيث اعرب المحافظ عن خالص شكره للغرفة على حسن الاستقبال، واوضح ان العلاقات الدبلوماسية الكويتية العراقية ممتازة داعيا بالارتقاء بالعلاقات الاقتصادية لتصل الى نفس المستوى مؤكدا با القطاع الخاص هو المحرك الاساسي للاقتصاد وقد حث قطاع الاعمال الكويتي ذا الخبرة التي يجب الاستفادة منها على الاستثمار في مدينة البصرة التي تعتبر العاصمة الاقتصادية للعراق والمنفذ البحري الوحيد لها، موضحا انها تمتلك ميزات استثمارية متعددة نظرا لقربها من دولة الكويت وباعتبارها من الأكثر المناطق المستقرة سياسيا وامنيا في العراق، وكما ان هناك الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاعات الصناعة، الاسكان والخدمات وبين انه قد تم وضع آليات جديدة لجذب الاستثمار الاجنبي، قد اعرب عن امله في ان يتم افتتاح قنصلية كويتية في البصرة لتسهيل اعمال المستثمرين الكويتيين وتيسير استخراج تاشيرة الدخول لهم، ثم قدم دعوة للغرفة لزيارة مدينة البصرة للتعرف على الفرص الاستثمارية والالتقاء باصحاب الاعمال العراقيين.

ومن جانبه اوضح الصقر ان تاريخ العلاقات التجارية بين دولة الكويت ومدينة البصرة يرجع الى بدايات القرن الماضي ولها خصوصية اجتماعية وثقافية نظرا لقرب المسافة، وقد اكد على حرص الغرفة لتوطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة خاصة فيما يتعلق بمقترح انشاء منطقة اقتصادية حرة على الحدود الكويتية – العراقية واوضح انها ستكون بمثابة البوابة التجارية والاستثمارية وستنقل العلاقات المشتركة الى مرحلة اكثر تطورا، وقد اشار الى الزيارة المرتقبة للوفد الاقتصادي الكبير من اتحاد الغرف التجارية العراقية الذي سيزور الغرفة في الاسبوع القادم ليتم عقد لقاء مع الفعاليات الاقتصادية، وفي ختام حديثه بين الصقر استعداد الغرفة لتسخير جميع امكاناتها الى الجانب العراقي في سبيل تحقيق الاهداف الاقتصادية المشتركة.

يذكر انه قد تم توقيع برتوكول تعاون بين غرفة تجارة الكويت واتحاد الصناعات العراقية في عام 2003 وكذلك مع اتحاد الغرف التجارية العراقية في عام 2006 وقد اشار الصقر الى اهمية الزياراة الرسمية والتجارية في تفعيل التعاون التجاري والاستثماري كما اعرب عن امله في ان يتم الدفع بمسيرة التعاون الى الامام من خلال حل قضية ارجاع املاك الكويتيين في البصرة، وعلى اهمية تطوير منفذي صفوان والعبدلي الحدوديين بما يواكب التطورات المستقبلية وتقديم التسهيلات والخدمات التي تلبي احتياجات المستثمرين، بالاضافة الى انه طلب من الجانب العراقي تزويد الغرفة بالقوانين الخاصة بالاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة ليتسنى لها تعميمها على اعضائها المهتمين.

إلى A-1 /-AA+

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ترفع التصنيف المحلي لـ «بيتك-تركيا»

بيتك

رفعت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف درجة تصنيفها المحلي لبيت التمويل الكويتي التركي «بيتك تركيا» الى /-AA A-1+ بعد ان كانت A+ / A-1 على المدين الطويل والقصير ، وأعادت تثبيت تصنيف البنك على المستوى الدولي للعملة المحلية BBB /A-3 والعملة الاجنبية BBB-/ A-3 وافادت الوكالة إن النظرة المستقبلية لجميع هذه التصنيفات مستقرة مستندة على العديد من العوامل والعناصر المتميزة التي يتمتع بها «بيتك-تركيا».

وأكدت الوكالة في تقريرها ان رفع التصنيفات المحلية لـ«بيتك-تركيا» واعادة تثبيت التصنيفات الدولية للعملة المحلية والاجنبية على المدين الطويل والقصير مبني على التوسع المستمر في انشطة «بيتك-تركيا» والمعزز من قبل رؤوس أموال جديدة قدمتها الجهات المساهمة للبنك في عام 2013 ، واضاف التقرير ان وجود خطط للاستفادة اكثر من عام 2014 يدعم رفع التصنيف وسيكون تكملة النمو المخطط له على مدى السنوات المقبلة وتحقيق رؤية البنك لعام 2018 والتي تبدو خططها ملائمة.

وان رفع التصنيف المحلي لـ«بيتك-تركيا» من قبل الوكالة الاسلامية الدولية للتصنيف يجسد اهمية الموقع الريادي الذي يتمتع به البنك على مستوى السوق الكويتي ويؤكد نجاح رؤية واستراتيجية البنك في الحفاظ على الريادة وتحقيق توسع جغرافي مستمر حيث يقدم البنك خدماته عبر 271 فرعا منتشرة في جميع انحاء تركيا.

ويعكس رفع التصنيف المحلي لـ«بيتك-تركيا» واعادة تثبيت التصنيف الدولي للبنك للعملات الاجنبية والمحلية قدرة البنك على تطوير جودة الأصول ومعدلات الربحية، فضلا عن الكفاءة والسيولة المالية المتوفرة، ومعدلات العائد على رأس المال؛ إذ يظل عامل الكفاءة والاستقرار في الإدارة والتحكم في السيولة بمثابة عامل مهم في نجاح أعمال البنك كما هو الحال مع مختلف البنوك الأخرى. كما أن التنويع في المحافظ الاستثمارية والدراسة المعمقة في انتقاء تلك الخيارات الاستثمارية للبنك، سوف يسهم بشكل طبيعي في تقليص المخاطر الى جانب التنوع في محفظة الأصول المدارة، لافتا الى ان معدل كفاية راس المال اعلى من متطلبات الجهات الرقابية وان البنك لديه فسحة للتوسع والنمو واستحواذ اكبر للعملاء. كما نجح «بيتك-تركيا» في تطوير الصيرفة الإسلامية في تركيا وتقديم خدمات تمويلية متنوعة وهذا تأكيد على التزامه امام عملائه ومساهميه بتقديم الحلول المالية المصرفية الإسلامية المتطورة التي تناسب احتياجاتهم وتلائم تطلعاتهم مما يعكس الدور المحوري الذي يلعبه «بيتك-تركيا» في السوق التركي وخططه في التوسع والانطلاق إلى اسواق بعض الدول المجاورة لتحقيق اعلى العوائد للمساهمين والمودعين، وقد نجح «بيتك-تركيا» في افتتاح فروع في دبي والبحرين وكذلك يعمل لافتتاح بنك اسلامي متكامل في المانيا يعد بمثابة توسيع لدور فرعه العامل حاليا في مدينة مانهايم، كما يعمل البنك بخطط مدروسة حتى يتصدر البنوك الإسلامية في تركيا وضمن اكبر عشرة بنوك هناك.

أكبر شبكة تواصل اجتماعي على مستوى البنوك

«بيتك»: 145 ألف متابع لمختلف الأنشطة

الكويت، 3 نوفمبر 2013: قال المدير التنفيذي للعلاقات العامة والإعلام في بيت التمويل الكويتي «بيتك» سعيد توفيقي إن المواد الإعلامية والإعلانية التي ينشرها «بيتك» من خلال وسائل التواصل الاجتماعي تحظى بإقبال كبير وارتفاع مستمر في عدد المتابعين في مختلف الوسائل سواء عبر تويتر أو فيسبوك أو انستغرام وكذلك اليوتيوب، حيث وصل عدد المتابعين إلى نحو 145 الف في مختلف هذه الوسائل. واوضح توفيقي « ان «بيتك» يستثمر قنوات التواصل الاجتماعي بطرق مميزة تجعله اقرب الى العميل وتفتح المجال امامه للتعبير عن ارائه واضافة مقترحاته فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات التي يقدمها «بيتك» او فيما يتعلق بالانشطة والفعاليات التي يقوم بها ضمن مسئوليته الاجتماعية بطريقة غاية في الشفافية وعلى مدار الساعة، منوها ان «بيتك» يركز من خلال تواصله مع الجمهور في وسائل الإعلام الاجتماعي على تعزيز القيم المجتمعية من خلال اخذ ارائهم والعمل على مناقشتها وتطويرها ، كما يقوم فريق التواصل الاجتماعي بمساعدة العميل في حل المشاكل التي تواجهه والاجابة على الاستفسارات وذلك بالتنسيق والمتابعة مع خدمة الو بيتك والقطاعات المعنية.

ولفت توفيقي الى شمولية المواد الاعلامية والاعلانية لكافة انشطة «بيتك» الاقتصادية والاجتماعية معا، مبرزا دورها في نشر التوعية في المجتمع وتقديم النصائح والافكار الجيدة ، وترسيخ القيم والمفاهيم المجتمعية والتركيز على فئة الشباب من خلال تناولها لنشاطات «بيتك» التي تخص رعايات الشباب وتشجيع الانشطة الرياضية وتنظيم ورعاية مؤتمرات للطلبة وتكريم المتفوقين وغيرها من المواضيع التي تقوي اواصر الصلة بين «بيتك» وكافة شرائح المجتمع.

وشدد توفيقي على دور قنوات التواصل الاجتماعي في «بيتك» في توصيل اهم الفعاليات والمناسبات لمتابعيها وتذكيرهم بمواعيدها كالفعاليات الصحية وحملات التبرع بالدم والسكري ، بالاضافة الى المناسبات الوطنية والدينية وذلك لزيادة التفاعل والقيام باداء الواجب الاجتماعي في المشاركة في الحملات التي ترسخ مفهوم المسئولية الاجتماعية وتحمل ابعادها من كل الاطراف.

وذكر توفيقي دور المسابقات التي ينظمها «بيتك» على موقعه في انستغرام في استقطاب شرائح جديدة وعملاء جدد من خلال جوائز وهدايا يقدمها البنك للفائزين واخرها مسابقة «عيادي بيتك» المتعلقة باختيار افضل الصور المعبرة عن عيد الاضحى والعادات والتقاليد المرتبطة به حيث لاقت استحسانا وتفاعلا كبيرين، شارك فيها 2100 من هواة التصوير.

اللجنة الاقتصادية السعودية-التركية تبدأ أعمالها في اسطنبول

«كونا»: تبدأ اللجنة الاقتصادية السعودية-التركية المشتركة اعمالها في دورتها الـ11 هنا غدا بمشاركة وزير النقل السعودي جبارة بن عيد الصريصري.

وذكرت وزارة النقل التركية في بيان امس ان الوزير السعودي سيرأس وفدا مؤلفا من مسؤولي مختلف الوزارات للمشاركة في المؤتمر الذي يستمر يومين.

واضاف البيان أن الوزير السعودي سيلتقي خلال الزيارة الرئيس التركي عبدالله غول وعددا من المسؤولين الأتراك.

واوضح أن المباحثات التركية السعودية ستتناول العلاقات الثنائية بين البلدين في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار المشترك والتبادل التجاري والثقافة والصحافة وغيرها من المجالات المتنوعة.

وذكر البيان أن الهدف من المؤتمر بشكل أساسي هو الارتقاء بمستوى العلاقات بين الدولتين على كافة المستويات والأصعدة.

عدد الوظائف الجديدة بالقطاع المالي في لندن تراجع

«رويترز»: ذكر بحث لشركة توظيف دولية ان عدد الوظائف الجديدة في القطاع المالي بالعاصمة البريطانية لندن تراجع في اكتوبر تشرين الاول متخلفا عن انتعاش في السوق الاوسع للوظائف. وقالت شركة استبري مارسدين للتوظيف في الخدمات المالية في نشرة امس ان 2335 وظيفة جديدة توفرت الشهر الماضي في القطاع المالي مقابل 2380 وظيفة في سبتمبر.

الشركات القيادية تتقدم إلى أعلى مستوى

الأسهم السعودية تحقق ارتفاعا على وقع نتائج الربع الثالث

متداولون يتابعون سوق الأسهم السعودية

دفعت الأسهم القيادية السعودية مؤشر بورصة السعودية إلى الصعود 0.2 في المئة ليصبح في نطاق اثنين في المئة من أعلى مستوى له في خمسة أعوام والذي سجله في 21 أغسطس مع تجاوز المستثمرين تدريجيا لنتائج الربع الثالث من العام التي جاءت مخيبة للآمال واتجاههم إلى التركيز على توزيعات الأرباح.

وارتفع سهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» واحدا في المئة ليصعد للجلسة الثانية في ثلاث جلسات منذ وصوله إلى أدنى مستوى له يوم الثلاثاء. وزاد سهما الراجحي والاتصالات السعودية 0.3 و1.8 في المئة على الترتيب.

وقال هشام تفاحة مدير المحافظ الاستثمارية «الأمر يتعلق بنتائج الربع الثالث التي جاء بعضها دون متوسط التوقعات الأمر الذي أحدث بعض التذبذب في السوق.»

وأضاف «معظم الأسهم القيادية في قطاعي البنوك والبتروكيماويات لم تشهد أي نمو قوي في الأرباح لكن التداول على تلك الأسهم سيكون كافيا لدعم السوق في حالة الإعلان عن توزيعات قوية.»

وقال إن النتائج الضعيفة ضغطت على الكثير من الأسهم القيادية مشيرا إلى ضعف أداء سهم مصرف الراجحي أكبر البنوك المدرجة في السعودية. وصعد سهم الراجحي 12.7 في المئة في عام 2013 رغم أن أرباحه تراجعت في الأشهر التسعة الأولى من العام بنسبة 1.4 في المئة على أساس سنوي مع ارتفاع نفقات التشغيل.

وعلى نفس المنوال زاد سهم سابك 12.3 في المئة هذا العام مقابل ارتفاع بنسبة واحد في المئة في أرباح الأشهر التسعة الأولى.

وقال تفاحة إن مؤشر قطاع التجزئة السعودي ارتفع 50 في المئة هذا العام «بفعل توقعات بأن يعزز الاستهلاك المحلي الكبير أرباح الشركات ولكن النتائج لم تبرر هذا التفاؤل.»

وارتفع سهم جرير للتسويق 1.4 في المئة بعد أن قالت ثاني أكبر شركة تجزئة مدرجة في المملكة إنها ستعقد اجتماعا للمساهمين يوم 27 نوفمبر للموافقة على زيادة رأسمالها بنسبة 50 في المئة من خلال أسهم مجانية. وتوقع تفاحة أن تقود بعض الأسهم بقطاعي البتروكيماويات والاتصالات مكاسب السوق على المدى القصير والمتوسط

أصبحت وجهة رئيسية لمستثمري المحافظ الدولية

دول الخليج جذبت أموالاً أجنبية كبيرة في ظل معاناة أقطار الربيع العربي

دبي – «رويترز»: تتدفق الأموال الأجنبية على المناطق الأقل احتياجا إليها في الشرق الأوسط إذ بدأت منطقة الخليج تصبح وجهة رئيسية لمستثمري المحافظ الدولية بينما تحول القلاقل السياسية دون ضخ استثمارات في أنحاء أخرى بالمنطقة.

فعندما تفجرت الانتفاضات في مصر وتونس ودول عربية أخرى قبل أكثر من عامين بدا أن الربيع العربي سيأتي بتأثير مختلف كليا.

ومع الإطاحة بالحكام الفاسدين وتشكيل حكومات ديمقراطية تركز على رفع مستويات المعيشة بشرت الانتفاضات بفتح الأسواق أمام المزيد من التنافس وجذب استثمارات أجنبية جديدة في معظم دول شمال إفريقيا وبلاد الشام.

وبدا أن منطقة الخليج التي نجحت في تفادي التغيرات السياسية الكبيرة تمثل فرصة أقل جاذبية بعد أن اتخذت الأنظمة الملكية استعداداتها لمقاومة شبح الاضطرابات وتخلت عن إصلاحات اقتصادية تنطوي على حساسية سياسية.

ولكن منذ عام 2011 وضعت الغالبية العظمى من المستثمرين ثقتها في الخليج. وتألقت أسواق الأسهم والسندات الخليجية لأسباب عدة من بينها تدفقات الأموال الأجنبية عليها بينما عانت الأسواق المتأثرة بالربيع العربي.

وبرز هذا التناقض الأسبوع الماضي عندما رفعت ستاندرد آند بورز داو جونز لمؤشرات الأسواق تصنيف قطر والإمارات العربية المتحدة إلى وضع الأسواق الناشئة من الأسواق المبتدئة بعد قرار مماثل اتخذته شركة إم.اس.سي.آي للمؤشرات في يونيو حزيران.

ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى جذب أموال أجنبية جديدة تقدر بمئات الملايين من الدولارات إلى هذين السوقين إذ يضع الخليج على الخريطة للمرة الأولى أمام بعض الصناديق الأجنبية التي تتابع عن كثب مؤشري اس آند بي وام.إس.سي.آي.

وقال مديرو صناديق لقمة لرويترز للاستثمار في الشرق الأوسط إن التصنيفات الجديدة جاءت في إطار موجة يزيد فيها التفات المستثمرين الأجانب إلى القطاعات غير النفطية في الاقتصادات الخليجية وكذلك ثرواتها في مجال الطاقة.

وقال جون سفاكياناكيس رئيس قسم استراتيجيات الاستثمار لدى مجموعة ماسك السعودية «بدأت دول الخليج في جذب اهتمام المستثمرين الدوليين بعيدا عن مجال الغاز والنفط والهيدروكربونات.»

ولم يعد يخفى على أحد أن السياسة تلعب دورا رئيسيا. فالكثير من المستثمرين استهانوا بخطورة التوترات الطائفية التي كشفت عنها أحداث الربيع العربي. وقليل من توقعوا أنه بعد مرور عامين ونصف العام ستظل الحرب الأهلية دائرة في سوريا وستفتقر مصر إلى حكومة ديمقراطية بينما تفتقر ليبيا إلى أي حكومة قادرة على بسط سلطتها.

في الوقت نفسه كان أداء الحكومات الخليجية في الحفاظ على الاستقرار السياسي في بلادها أفضل مما توقعه الكثيرون. ذلك أن معظم برامج الإنفاق الحكومية الضخمة الممولة بإيرادات النفط نجحت في تحقيق السلام الاجتماعي.

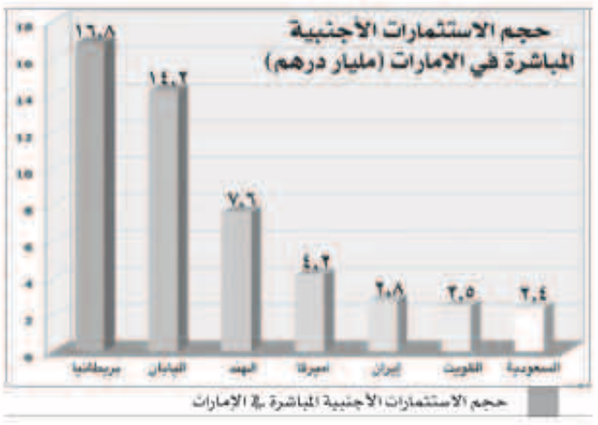

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات

الغالبية العظمى من المستثمرين اتجهت إلى الدول الخليجية من باب «الثقة»

جاءت في إطار موجة يزيد فيها التفات المستثمرين الأجانب إلى القطاعات غير النفطية في الاقتصادات الخليجية وكذلك ثرواتها في مجال الطاقة.

وقال جون سفاكياناكيس رئيس قسم استراتيجيات الاستثمار لدى مجموعة ماسك السعودية «بدأت دول الخليج في جذب اهتمام المستثمرين الدوليين بعيدا عن مجال

أسواق الأسهم والسندات الخليجية تألقت بسبب تدفق الاستثمارات الأجنبية

وهناك عوامل أخرى لعبت دورا أيضا. فأزمة الديون التي شهدتها منطقة اليورو وحالة عدم اليقين التي اكتنفت السياسة الاقتصادية الأمريكية انعكستا سلبا على الدول العربية التي تعاني من ضعف مركزها على ساحة التجارة الخارجية وتدهور أوضاعها المالية بينما صبت في صالح تلك الدول التي تتمتع بفائض أمن في ميزان المعاملات الجارية والميزانية.

وأظهرت تقديرات شركة ليبر التابعة لتومسون رويترز أنه حتى مع خروج أموال من صناديق كثيرة بالأسواق الناشئة في الربع الثالث هذا العام شهدت الصناديق التي تقتصر على أسهم الشرق الأوسط – ومعظمها يركز على الخليج – تدفقات صافية للربع الثالث على التوالي. ولم يحقق القطاع هذه المكاسب منذ 2007-2008.

وقالت ليبر إنه في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بلغ صافي التدفقات أكثر من 200 مليون دولار بما يعادل 12.5 في المئة من أحدث قيمة للأصول الخاضعة للإدارة.

وقال مارك موبيوس الرئيس التنفيذي لمجموعة تمبلتون للأسواق الناشئة إن الأداء القوي للاقتصادات الخليجية في السنوات القليلة المنصرمة ساعد بعض المستثمرين الأجانب على فهم المنطقة بصورة أفضل والتمييز بين الأسواق.

وأضاف «يدرك الناس أن هناك اختلافا بين دبي وعمان أو البحرين وقطر على سبيل المثال.. يمكنهم التمييز بينهم. وهذا مهم للغاية.»

وكان نمو القطاع الخاص عاملا ثالثا ساهم في دعم الأسواق الخليجية. فالتوترات السياسية أضعفت الرغبة في إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل تقليص برامج الدعم الحكومي الضخمة.

ولكن في الخليج اضطرت الحكومات إلى تكثيف جهودها لتوفير فرص عمل لمواطنيها بإجراء إصلاحات في نظام العمل وتقديم مساعدات مالية لرجال الأعمال ورفع القيود في بعض الأحيان مثلما فتحت السعودية سوق الطيران. ومع التنوع التدريجي لاقتصادات الخليج بدأت تصبح أكثر جذبا للمستثمرين الأجانب وأكثر قدرة على مواجهة انخفاض أسعار النفط. وانكمش إنتاج قطاع النفط السعودي 3.7 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني من 2013 ولكن القطاع الخاص غير النفطي نما بنسبة 4.2 في المئة مما أثمر عن نمو الاقتصاد بنسبة 2.7 في المئة .